

## شكر وتقدير

تنشر إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في ربيع كل عام تقريرها عن مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD). ويمثل التحليل والتوقعات الواردة في التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير تحت الإشراف العام للسيد جهاد أزعر (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع السيدة تالين كورنثيليان (نائبة مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، والسيد بيكاس جوشي (رئيس قسم الدراسات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، والسيد علي العبد (نائبة رئيس قسم الدراسات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وكان المساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم أولومويوا أديديجي، وفيليب باريت، ودالماشيو بينيشيو، وتشاوو تشين، ولورانس دوايت، وماثيو غارتنر، وديفيا كيرتي، وسيرغيس ساكسونوفس، وموسيه سو، وإبوليا تيودورو، ولينغ زو.

وقام بإدارة قاعدة البيانات والمساعدة في العمل البحثي كل من جوهر أباجيان، وأولوريمي أكين-أولوغبادي، وهورهي دي ليون ميراندا. كذلك قامت كيت نغوين وتاكر ستون بتقديم مساعدات بحثية إضافية. وقدمت الدعم الإداري تاتيانا بيشيركينا وباتريشيا بوغي. وساعد في تحرير النص الإنجليزي كوير آلن، بالتعاون مع شيريل توكسوز وهايدي غراول من إدارة التواصل. وقام بتدقيق النص المترجم علي الريشان ومروة النسعة وماريا أتامنشاك وبنديكت باويل ونبيل بن لطيفة وسليم دهمج وكونستانس دو سوار ومليك الكوكبي، ونيكولاس إند، وألكسي كيريف، وتاتيانا برشركينا، وروبرت تشايزه وفريد تالشلي، وسيرغيس ساكسونوفس، وموسيه سو، ومحمد زاهر، بالتنسيق مع بيلينا إيدينوفا.

## الافتراضات والأعراف المتبعة

تم اعتماد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فتم افتراض استمرار السلطات الوطنية في تطبيق سياساتها القائمة؛ وأن يبلغ متوسط سعر النفط<sup>١</sup> ٦١,٨ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠١٩ و ٥٧,٩ دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٢٠، وأن يتراوح متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن ("الليبور") على الودائع بالدولار الأمريكي لسنة أشهر بين ٢,٣% في عام ٢٠١٩ و ٢% في عام ٢٠٢٠. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليس من قبيل التنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتجدر الإشارة إلى أن بعض البيانات الواردة في الأشكال البيانية والجدول لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ تمثل تقديرات. وتستند هذه التقديرات إلى المعلومات الإحصائية المتوافرة حتى أواخر سبتمبر ٢٠١٩.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في هذه المطبوعة:

- تشير نقاط الحذف (...) في الجداول إلى أن البيانات "غير متاحة"، وتشير كلمة "صفر" أو الرقم "٠,٠" إلى صفر أو "قيمة لا تُذكر".
- يؤدي التقريب إلى تفاوتات طفيفة بين المجاميع الكلية ومجاميع الأرقام المكونة لها.
- تشير علامة الشَّرْطَة الداخلية (-) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠١١-٢٠١٢ أو يناير/كانون الثاني-يونيو/حزيران) إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛ وتشير الشَّرْطَة المائلة (/) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠١١/٢٠١٢) إلى سنة الميزانية أو السنة المالية.
- "مليار" تعني ألف مليون؛ و"تريليون" تعني ألف مليار.
- "نقاط الأساس" تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية).

مصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذه المطبوعة، لا يشير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل في هذه المطبوعة بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن هناك بيانات إحصائية عنها يُحتَقَظ بها على أساس منفصل ومستقل.

ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

<sup>١</sup> متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

## تصنيف مجموعات البلدان

يغطي عدد أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى البلدان التي تختص بها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) في صندوق النقد الدولي. ويقدم العدد عرضاً شاملاً لآخر التطورات الاقتصادية إلى جانب الآفاق المتوقعة وقضايا السياسات على المدى المتوسط. وتيسيراً لأعمال التحليل، تقسّم بلدان المنطقة التي يغطيها التقرير، والتي يبلغ عددها ٣١ بلداً، إلى المجموعتين التاليتين: (١) بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) - التي تقسّم بدورها إلى البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط؛ وبلدان القوقاز وآسيا الوسطى (CCA). وتوضّع بين قوسين اختصارات أسماء البلدان المستخدمة في بعض الجداول والأشكال البيانية.

وتتألف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) المصدرة للنفط من الجزائر (ALG)، والبحرين (BHR)، وإيران (IRN)، والعراق (IRQ)، والكويت (KWT)، وليبيا (LBY)، وعمان (OMN)، وقطر (QAT)، والمملكة العربية السعودية (SAU)، والإمارات العربية المتحدة (UAE)، واليمن (YMN).

وتتألف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط<sup>١</sup> أفغانستان (AFG)، وجيبوتي (DJI)، ومصر (EGY)، والأردن (JOR)، ولبنان (LBN)، وموريتانيا (MRT)، والمغرب (MAR)، وباكستان (PAK)، والصومال (SOM)، والسودان (SDN)، وسوريا (SYR)، وتونس (TUN).

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا وتونس.

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتشمل البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الجزائر وإيران والعراق وليبيا واليمن.

وتتألف بلدان القوقاز وآسيا الوسطى من أرمينيا (ARM)، وأذربيجان (AZE)، وجورجيا (GEO)، وكازاخستان (KAZ)، وجمهورية قيرغيزستان (KGZ)، وطاجيكستان (TJK)، وتركمانستان (TKM)، وأوزبكستان (UZB).

وتضم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المصدرة للنفط أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

أما بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للنفط فهي أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان.

<sup>١</sup> الصومال مدرجة في كل المُجمَلات الإقليمية منذ عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. أما السودان، فستبعد عنها بيانات جنوب السودان اعتباراً من عام ٢٠١٢. ونظراً لعدم اليقين المحيط بأوضاع الاقتصاد في سوريا، فهي مستبعدة من سنوات التوقع التي تغطيها مُجمَلات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

## التطورات العالمية: الانعكاسات على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

لا تزال **التطورات العالمية** تؤثر على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD). وقد خُفضت مرة أخرى توقعات النمو المتوسط على مستوى العالم، ومن المنتظر أن تصل إلى ٣,١% في ٢٠١٩ و ٣,٤% في ٢٠٢٠ مقارنة بتوقعات العام السابق التي بلغت ٣,٧% للعامين (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبالرغم من أن انخفاض الطلب العالمي ربما يكون قد تَوَازَن جزئياً بعد

تيسير السياسة النقدية العالمية مؤخراً، فإن تركيز التباطؤ بين الشركاء التجاريين الرئيسيين (وخاصة أوروبا والصين) قد ضَخَّ التأثير على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ورغم تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، بما في ذلك التوترات المتعلقة بإيران، وتَعَطُّل إنتاج النفط مؤخراً في المملكة العربية السعودية، والصراعات الجارية في المنطقة (ليبيا واليمن)، فقد ظلت أسعار النفط العالمية منخفضة كما ظلت الأوضاع المالية ميسرة نسبياً.

وتتشكل **آفاق الاقتصاد** في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مدفوعة بانكماش كبير تشهده إيران على المدى القصير (راجع الفصل الأول) ويعقبه التعافي في عام ٢٠٢٠. وتميل المخاطر المحيطة بهذه التنبؤات إلى الجانب السلبي وتعتمد إلى حد كبير على عوامل عالمية.

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٨-٢٠٢٤				
٢٠٢١-٢٠٢٤	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٣,٦	٣,٤	٣,٠	٣,٦	العالم
١,٤	١,٤	١,٢	١,٩	منطقة اليورو
١,٦	٢,١	٢,٤	٢,٩	الولايات المتحدة
٥,٧	٥,٨	٦,١	٦,٦	الصين
٢,٠	١,٩	١,١	٢,٣	روسيا
<b>منطقة MENAP</b>				
٣,١	٢,٧	٠,٥	١,٦	بلدان MENAP المصدرة للنفط
٢,١	٢,١	١,٣	٠,٢	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢,٥	٢,٦	١,١	٠,٤	بلدان MENAP المستوردة للنفط
٤,٨	٣,٧	٣,٦	٤,٣	
<b>منطقة CCA</b>				
٤,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٢	بلدان CCA المصدرة للنفط والغاز
٤,٥	٤,٤	٤,٣	٤,١	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٢	٤,٦	٥,١	٣,٠	بلدان CCA المستوردة للنفط والغاز
٤,٥	٤,٥	٤,٩	٥,٢	

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- تمثل **التوترات التجارية** الحالية خطراً كبيراً على المنطقة. ففي سبتمبر/أيلول، طبقت الولايات المتحدة رسوماً جمركية إضافية على السلع الصينية، ومن المقرر أن تطبق المزيد في ديسمبر/كانون الأول. وتتركز الروابط التجارية الإقليمية مع الصين في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) المصدرة للنفط وبلدان آسيا الوسطى. ولكن التداعيات التي تترتب على تركُّز التباطؤ في الصين قد لا تقتصر على هذه البلدان. ذلك أن حصص التصدير لا توضح إلا الآثار المباشرة للتباطؤ الخارجي، ومن ثم يمكن أن تقلل من الحجم الحقيقي للمخاطر التي يتعرض لها أي بلد من خلال القنوات غير المباشرة. فعلى سبيل المثال، حتى البلدان ذات المبيعات المباشرة القليلة إلى الصين قد تتأثر كثيراً بزيادة المنافسة الناجمة عن تحويل وجهة التجارة، حيث تسعى البلدان التي توجَّه صادرات كبيرة للصين إلى دخول أسواق جديدة. ويتناول الشكل البياني ١ هذه المسألة، من خلال مقارنة مقياسين من مقاييس مرونة الصادرات تجاه انخفاض الطلب الصيني: أحدهما يفترض أن يكون أثر إزاحة المنافسة صفراً، والثاني يفترض توزيع الأثر بالتساوي على كل البلدان التي تصدر للصين. وعند أخذ هذه التداعيات التنافسية في الاعتبار، من المرجح أن يكون تأثير التباطؤ المركِّز في الصين أكثر تساوياً في توزيعه على بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى<sup>١</sup>.

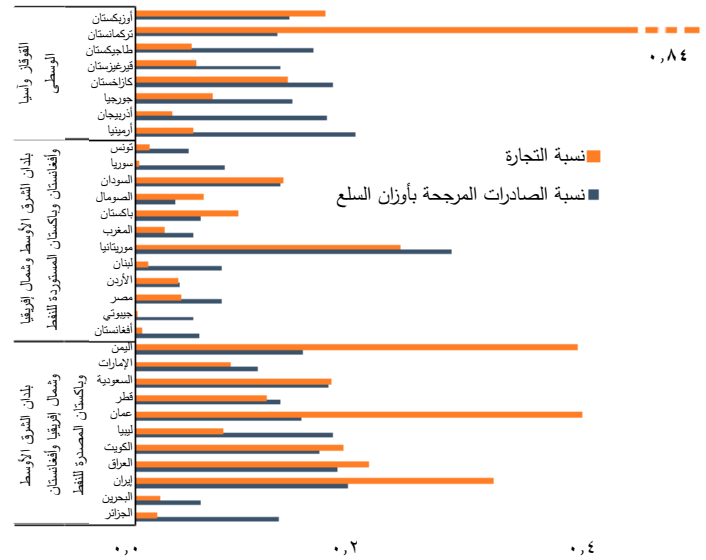
<sup>١</sup> حصة الصادرات المرجحة بالسلع الموجهة إلى الصين من البلد  $i$  هي  $\sum_m w_m^i \omega_m$  حيث  $w_m^i$  هي حصة السلعة  $m$  في صادرات البلد  $i$ ، و  $\omega_m$  هي حصة الصين من كل واردات السلعة  $m$ . ويرصد هذا المقياس على الأقل بعض التداعيات التي تتولد في سياق سعي البلدان المصدرة الأخرى إلى التكيف مع التطورات. فعلى سبيل المثال، تعتبر الخامات المعدنية،

- زاد تقلب أسعار النفط، مع البقاء دون المستويات المرتفعة التي بلغت في عام ٢٠١٨. غير أن المستوى الكلي لا يزال مشابهًا للمتوقع في الخريف (الشكل البياني ٢). ومن المرجح أن يكون ذلك دالة لكل من عرض النفط العالمي ذي المرونة المتزايدة – بسبب توسع الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري – وصدمة التوترات الجغرافية-السياسية والطلب العالمي (الإطار ١). لكن الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج سلطت الضوء على حساسية سوق النفط العالمية تجاه تعطُّل شحنات ومنشآت النفط.

الشكل البياني ١

## حجم صادرات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى الصين، ٢٠١٧

(نسبة الصادرات)



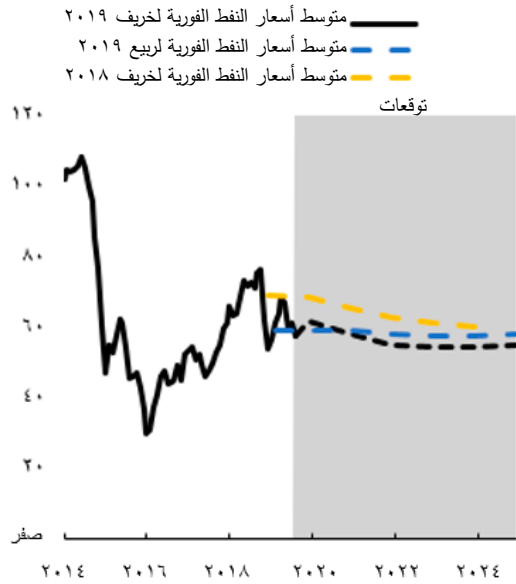
المصادر: قاعدة بيانات BACI للتجارة الدولية؛ ومركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: نسبة الصادرات المرجحة بأوزان السلع لكل بلد هي مجموع حاصل ضرب الصادرات تحت فئات السلع ذات الأربعة أرقام تبعًا للنظام المنسق لوصف وترميز السلع في حصة واردات الصين من كل سلعة. وبذلك فهي تقيس مرونة الصادرات تجاه انخفاض الطلب الصيني بصورة محايدة الأثر على السلع مع افتراض استمرار ثبات حصص البلدان المصدرة في أسواق السلع العالمية.

الشكل البياني ٢

## تطور أسعار النفط

(متوسط أسعار النفط الفورية، دولار/برميل)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: متوسط أسعار النفط الفورية (APSP) = متوسط أسعار خام برنت المملكة المتحدة وفتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

- إذا جاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل غير منظم، فإنه يمكن أن يُحدث تأثيرًا كبيرًا على المنطقة. ذلك أن حدوث تباطؤ عام في النشاط الاقتصادي عبر أنحاء أوروبا بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد سيؤدي إلى خفض الطلب الخارجي في البلدان ذات الروابط التجارية الوثيقة مع القارة، مثل المغرب وتونس. ولكن يُرجَّح أن تكون التداعيات غير المباشرة لحدوث انكماش حاد في اقتصاد المملكة المتحدة أشد من ذلك بكثير، سواء من حيث درجة حدتها أو إمكانية التنبؤ بمسارها المستقبلي.

ولا سيما النحاس، من الصادرات الرئيسية في جورجيا. والصين من أكبر المشترين في هذه السوق، حيث تمثل حوالي نصف الطلب العالمي. فإذا انخفض الطلب الصيني، من المرجح أن تزداد المنافسة أمام صادرات النحاس الجورجية، إذ يسعى المنتجون الآخرون إلى العثور على أسواق جديدة. وبالرغم من أن الصادرات غير المباشرة إلى الصين ضئيلة للغاية (حوالي 6% من المجموع الكلي في ٢٠١٨)، فإن التأثير قد يكون أكبر من خلال التداعيات التنافسية، وهو ما يرصده جزئيًا على الأقل حجم التعرض المرجَّح بأوزان السلع.

ويمكن أن تكون القنوات المالية مهمة بوجه خاص لأن المملكة المتحدة هي أكبر طرف مقابل مصرفي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهناك عدة بلدان تتسم بدرجة عالية من التعرض لمخاطر الجنيه الإسترليني (الكويت وعمان وباكستان).

• وأخيرا، فإن التوترات الاجتماعية عبر بلدان المنطقة لا تزال مرتفعة. فقد جاءت الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر والسودان في مطلع هذا العام مترافقة مع احتجاجات في جورجيا وكازاخستان (الإطار ٢). ويبرز تطور هذه الأحداث مدى الحاجة الملحة للإصلاحات التي تحقق نمواً أعلى وأكثر شمولاً لمختلف شرائح المواطنين، وسيكون مؤثراً في تشكيل خيارات صناع السياسات لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة.

وعلى المدى الأطول، هناك مخاطر أكبر تلوح في الأفق. ومن أبرز هذه المخاطر التغيرات الديمغرافية، التي تفرض ضغوطاً بالفعل على أسواق العمل والطلب على الخدمات العامة، وتغير المناخ، الذي يُرجَّح أن يؤثر على المنطقة من خلال زيادة الظاهر الجوية الحادة، وعدم اليقين بشأن أسعار النفط، والتوتر المرتبط بالموارد الشحيحة، وخاصة المياه.

ونظراً لهذه البيئة السائدة، ينبغي أن تركز حكومات المنطقة في أهداف سياساتها قصيرة الأجل على تحقيق الاستقرار في أوضاعها الاقتصادية الكلية وبناء الصلابة الاقتصادية من خلال معالجة سياسات المالية العامة غير المستدامة مع حماية شرائح المجتمع الأكثر ضعفاً، وأن تركز في الأجل المتوسط على تشجيع النمو الاحتوائي ورفع معدلاته بالتصدي للمعوقات أمام خلق الوظائف والاستثمار. وينبغي النظر في اتباع سياسات أكثر تيسيراً إذا حدث تباطؤ أكبر في البلدان التي يسجل فيها النمو معدلات شديدة الانخفاض بالفعل. وحين يكون هناك حيز للحركة أمام السياسات.

ولتحقيق هذه الأهداف، ستواجه السلطات في بلدان المنطقة ثلاثة تحديات أساسية على صعيد السياسات، يتم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير. أولاً، يعتبر إجراء إصلاحات جوهرية في إدارة سياسة المالية العامة وفي مؤسساتها عاملاً أساسياً في التعامل مع الدين العام المرتفع والخدمات الحكومية التي تفنقر إلى الكفاءة. وسوف يشمل هذا اعتماد سياسات لتعزيز شفافية المالية العامة وكذلك زيادة إمكانية التنبؤ بسلوكها، كوضع أطر موثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة. ثانياً، تغير تكوين تدفقات رؤوس الأموال الموجهة إلى المنطقة، فأصبح أقل تحفيزاً للنمو. فقد حلت استثمارات الحافظة محل الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان؛ ويمكن أن يكون اعتماد سياسات مشجعة لتعميق الأسواق، والحد من القيود على الاستثمار، وتحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي، عوامل مساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ثالثاً، تعد الإصلاحات الهيكلية ضرورية لتعزيز النمو والتوظيف في كل أنحاء المنطقة. وقد يؤدي عدم تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً لمختلف شرائح المواطنين إلى إشعال التوترات الاجتماعية المحتملة بالفعل، مما يهدد استقرار المنطقة.

الإطار ١: فك الارتباط بين التوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة وأسعار النفط<sup>١</sup>

بالرغم من أن أسعار النفط العالمية كانت ترتفع بدرجة حادة في العادة وتظل مرتفعة لفترات طويلة كرد فعل للتوترات الجغرافية-السياسية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، فإن نوبات احتدام هذه التوترات كان تأثيرها أقل حدة بكثير في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار النفط بحوالي ٦٠%، من ٢٢ دولارا للبرميل في نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ٣٥ دولارا للبرميل في مارس، في الفترة السابقة على حرب العراق عام ٢٠٠٣. غير أنها لم ترتفع إلا بنسبة ٨% من ٧١ دولارا في أغسطس إلى ٧٧ دولارا في أكتوبر عقب إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران، وهو تأثير أخف بكثير مما كان متوقعا بالنظر إلى كون إيران من كبار منتجي النفط.

وهناك مزيج من العوامل الأساسية التي يمكنها تفسير هذه الاستجابة الضعيفة لأسعار النفط إزاء التوترات الجغرافية-السياسية. أولا، أن زيادة مخاطر حدوث صدمة سلبية في الطلب، وهو ما يرجع مؤخرا إلى تصاعد أجواء عدم اليقين في التجارة العالمية، كانت من أهم العوامل المخففة على أسعار النفط. ثانيا، هناك اعتبارات متعلقة بالعرض. فقد تغير هيكل سوق النفط مع بدء منتجي النفط الصخري الأمريكي في أداء دور متزايد الأهمية. وزاد إنتاج النفط الصخري الأمريكي من نسبة نقل بقليل عن ٧% من إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي في أوائل الألفينات إلى أكثر من ٦٠% في عام ٢٠١٨.

وتتأكد هذه العلاقات بإجراء تحليل للانحدار يستخدم البيانات الشهرية (الجدول ١). فهناك علاقة موجبة وذات دلالة بين المخاطر السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وأسعار النفط الحقيقية. غير أن هذا الأثر يخففه ظهور النفط

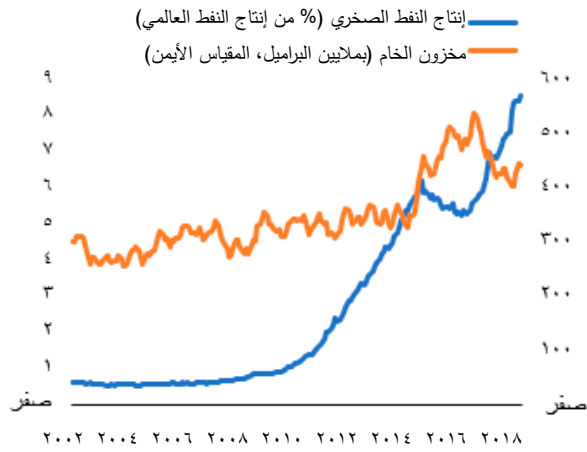
الصخري منذ عام ٢٠١٠، حين بدأ إنتاج النفط الصخري الأمريكي يزداد بمعدل متسارع (الشكل البياني ١).<sup>٢</sup> كذلك ساهمت زيادة إنتاج النفط الصخري في مخزون النفط الخام لدى الولايات المتحدة، والذي لا يزال في مستويات مرتفعة بالمقاييس التاريخية منذ عام ٢٠١٥، مما يفرض المزيد من الضغوط الخافضة على أسعار النفط. ويرتبط عدم اليقين التجاري، الذي ترصده الارتفاعات الحادة الأخيرة في مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار (VIX)، بزيادة التأثير السلبي على أسعار النفط.

ويبدو أن هناك عاملين وراء الاستجابة الضعيفة لأسعار النفط إزاء التغيرات في تصورات المخاطر السياسية: الأول هو أن الأهمية المتزايدة للنفط الصخري الأمريكي، وخاصة دور منتجه باعتبارهم من أهم المنتجين ذوي التأثير المرجح للأسعار، قد أضعفت الرابطة بين أسعار النفط والتوترات الجغرافية-السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ونظرا للطابع طويل المدى الذي تتسم به زيادة النفط الصخري الأمريكي، فمن المرجح أن تستمر الرابطة الضعيفة بين التوترات الجغرافية-السياسية وأسعار النفط. ثانيا، يبدو أن عدم اليقين بشأن التجارة يقوم بدور أكبر في الحيلولة دون ارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن يؤدي امتداد فترة النزاع التجاري، الذي يرفع مخاطر زيادة التباطؤ الاقتصادي العالمي في الاقتصاد العالمي المتباطئ بالفعل، إلى الإبقاء على أسعار النفط المنخفضة رغم التوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة.

الشكل البياني ١

## إنتاج النفط الصخري الأمريكي

( % من إنتاج النفط العالمي؛ بملايين البراميل)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الإطار ١: فك الارتباط بين التوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة وأسعار النفط (تتمة)

## الجدول ١: محدّدات مختارة لسعر النفط

المتغيرات	التغير (Δ) في سعر النفط الحقيقي
التغير في المخاطر السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)	**٠,٩٦ (٠,٥٩)
التغير في المخاطر السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان * المتغير السوري للنفط الصخري	*٠,٨٧- (٠,٦٣)
التغير في مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار (VIX)	***٠,١٢- (٠,٠٣)
التغير في مخزون الخام الأمريكي	***٠,٣١- (٠,١٦)

المصادر: مؤسسة Haver، والوكالة الدولية للطاقة (IEA)، وإدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، ومجموعة خدمات التنبؤ بالمخاطر السياسية (PRS Group)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: فترة العينة تمتد من يناير ١٩٩٩ إلى يونيو ٢٠١٩. ويُحسب سعر النفط الحقيقي عن طريق تقليص البيانات الشهرية لمتوسط أسعار النفط الفورية باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي. وتقاس المخاطر السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان باستخدام المستويات الوسطى لمراتب المخاطر السياسية في كل بلدان المنطقة التي تصدرها مجموعة خدمات التنبؤ بالمخاطر السياسية (PRS Group) - بعد تحويلها ليكون ارتفاع الرقم مؤشرا على زيادة المخاطر. ويُعطى المتغير السوري للنفط الصخري القيمة صفر قبل عام ٢٠١٠، و ١ من عام ٢٠١٠ فما بعده. ويُعبر عن كل متغيرات السلاسل الزمنية كنسبة مئوية للمتغيرات عن الشهر السابق، وذلك لضمان ثبات هذه السلاسل. ويتم إدراج أحد عشر متغيرا تابعا متأخرا (شهر) كمتغيرات ضابطة إضافية لتخفيف تحيز المتغيرات المحذوفة والحد من الروابط المتبادلة بين السلاسل الزمنية (إجراء اختبار ديرين-واطسن يؤكد عدم وجود ارتباط بين السلاسل الزمنية). وقد حُذِف من الجدول الحد الثابت ومعاملات المتغير السوري للنفط الصخري والمتغيرات التابعة المتأخرة، لمراعاة ضيق المساحة. والأخطاء المعيارية التي تنتم بالمتانة موضوعة بين أقواس.  $p < 0.05$ ،  $p < 0.1$ ،  $p < 0.2$ .\*

<sup>١</sup> من إعداد: لينغ زو.

<sup>٢</sup> تقاس المخاطر السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان باستخدام المستويات الوسطى لمراتب المخاطر السياسية في كل بلدان المنطقة، طبقا لحسابات مجموعة خدمات التنبؤ بالمخاطر السياسية. ويحسب هذا المقياس الاستقرار السياسي لأي بلد على أساس مقارنة مع البلدان الأخرى عن طريق تقييم نقاط المخاطر لكل من العوامل التي يتألف منها المقياس، وهي استقرار الحكومة، والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، ونمط الاستثمار، والصراع الداخلي، والصراع الخارجي، والفساد، وانخراط الجيش في الحياة السياسية، والتوترات الدينية، والقانون والنظام، والتوترات العرقية، والمساعدة الديمقراطية، وجودة الجهاز البيروقراطي. وتتراوح المراتب الأصلية بين ١٠٠ (الأقل خطرا) وصفر (الأكثر خطرا)؛ وتم تحويل البيانات لهذا التحليل - بطرح المؤشر من ١٠٠ - لتشير إلى رقم أعلى يفيد بزيادة المخاطر.



الإطار ٢: متابعة القلاقل الاجتماعية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى<sup>١</sup>

تشهد مختلف أنحاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى قلاقل اجتماعية متنامية. ويوضح "مؤشر القلاقل الاجتماعية المنشورة إعلامياً" (RSUI)، الذي يُحصي التقارير الإعلامية عن القلاقل الاجتماعية في البلدان الأعضاء، أن هذه القلاقل ارتفع عددها إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام ٢٠١٤ (الشكل البياني ١).<sup>٢</sup>

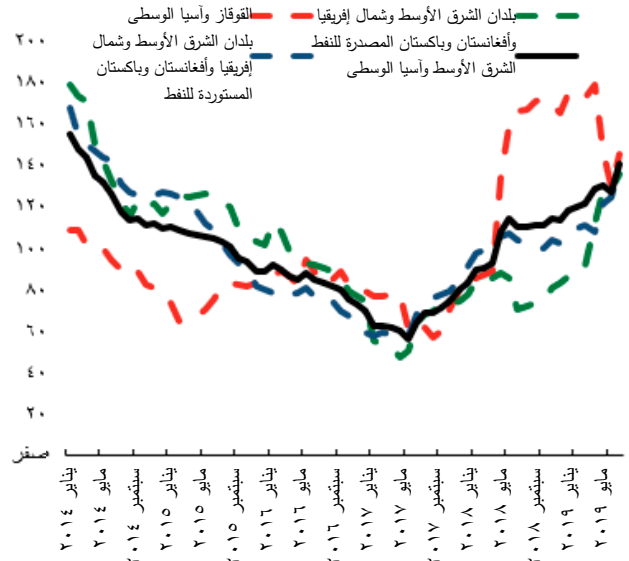
وقد انتشر هذا الاتجاه العام الذي ظهر مؤخرًا. وفي مطلع هذا العام، تركزت الاضطرابات في الجزائر والسودان. لكن الاحتجاجات اشتعلت مؤخرًا في جورجيا وكازاخستان – وإن كان السياق الاجتماعي والسياسي مختلفًا إلى حد كبير عن السياق في شمال إفريقيا (الشكل البياني ٢). ومع ذلك، فتمة مفارقة بين الوضع الراهن ونوبات الاضطراب السابقة؛ فقبل عام ٢٠١٧، كانت القلاقل الاجتماعية أوسع انتشارًا نسبيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الشكل البياني ١).

وتؤدي القلاقل الاجتماعية إلى تقييد خيارات صناع السياسات. فعلى سبيل المثال، تم تأجيل الإصلاحات العاجلة في فاتورة أجور القطاع العام التونسي في بداية هذا العام خشية اندلاع احتجاجات واسعة النطاق. وأدت المظاهرات الكبيرة التي شهدتها العام الماضي إلى تغييرات في السياسات لدى كل من أرمينيا والأردن (الشكل البياني ٢). لكن صناع السياسات لا يمكنهم اجتناب الإصلاح. فالسلطات تواجه عيوبًا هيكلية مزمنة تحد من الوظائف والفرص المتاحة للمواطنين، ومن المرجح أن تهدد بزيادة عدم الاستقرار.

الشكل البياني ١

## مؤشر القلاقل الاجتماعية المنشورة إعلامياً

(متوسط متحرك لاثني عشر شهراً، ٢٠١٤ إلى الآن = ١٠٠)

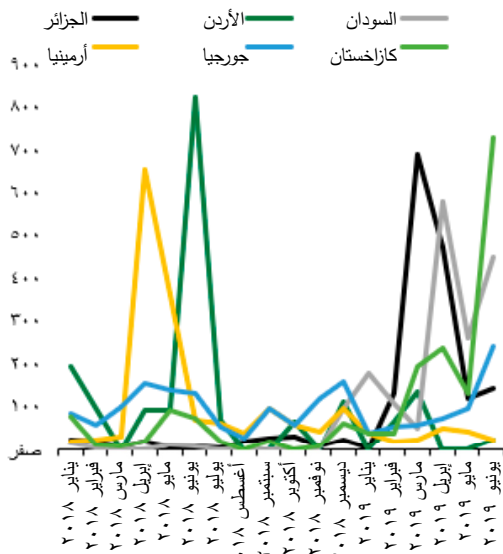


المصادر: قاعدة بيانات Factiva؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢

## مؤشر القلاقل الاجتماعية المنشورة إعلامياً

(متوسط، ٢٠١٨ إلى الآن = ١٠٠)



المصادر: قاعدة بيانات Factiva؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

<sup>١</sup> من إعداد فيليب باريت.<sup>٢</sup> راجع الإطار ١ في عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي والملحق المرتبط به المنشور على شبكة الإنترنت للاطلاع على مناقشة أخرى عن إنشاء هذا المؤشر. وكان هذا المؤشر يُحسب لسبعة بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط، ولكنه أصبح يضم الآن ٢٧ بلداً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تتوافر عنها بيانات كافية.